يحق لكل من المرضى والجرحى (سواء كانوا من المدنيين أم العسكريين) والمرَحّلين والمحرومين من الحرية الحصول على المساعدات الإنسانية التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

التعاون مع جمعية الهلال الأحمر الأردني:

منذ عام 2004، تعمل بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن مع جمعية الهلال الأحمر الأردني في عدة مجالات، أهمها المساهمة في بناء قدرات متطوعي الهلال الأحمر الأردني في نشر القانون الدولي الإنساني، والتوعية بمخاطر الألغام، وإعادة الروابط الأسرية، ليقوموا بدورهم بتدريب بقية المتطوعين في فروعهم حول المملكة.

تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجمعيات الوطنية بهدف بناء قدراتها وتمكينها من الاستجابة بكفاءة للحاجات الإنسانية الطارئة عند حدوثها، خاصة في بلدها. ويتضمن ذلك تقديم المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، ونشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والبحث عن المفقودين، وإعادة الروابط الأسرية.

إن وجود جمعية وطنية فعالة وكفوءة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر هو متطلب ضروري لكل المجتمعات. فمن خلال هذه الجمعيات يمكن للأفراد التعبير بشكل ملموس عن دعمهم وتضامنهم مع الفئات الأكثر ضعفاً من السكان.

العمل الوقائي/ نشر القانون الدولي الإنساني:

خلال أوقات السلم والحرب، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني، ويستلزم ذلك مخاطبة الجهات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى المجتمع المدني بشكل عام. لذلك تتعامل وتتواصل اللجنة الدولية مع المنظمات المحلية والنقابات المهنية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات عن طريق اللقاءات المنتظمة وورش العمل والمؤتمرات المحلية والإقليمية.

المدارس: في عام 2004، وقعت اللجنة الدولية مذكرة تفاهم مع وزارة التربية والتعليم لإدماج القانون الدولي الإنساني في مناهج المدارس الأردنية بهدف تعريف الأطفال – أي الجيل الصاعد – بالمبادئ الإنسانية الأساسية وزيادة وعيهم بالقانون الدولي الإنساني. وقد بدأت هذه العملية بـ 13 مدرسة مثلت شمال ووسط وجنوب المملكة، ليصل عددها حالياً إلى 37 مدرسة، وهو في ازدياد مستمر.

الجامعات: قامت 12 جامعة من أصل 15 بدمج القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية لكليات الحقوق، و9 منها تدرس هذا القانون كمادة منفصلة ضمن منهاج القانون الدولي العام أو قانون حقوق الإنسان.

القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني: تأسست اللجنة الوطنية لتطبيق القانون الدولي الإنساني في الأردن عام 2004 بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأصبحت بذلك ثامن لجنة عربية. وهدف هذه اللجنة الوطنية هو نشر القانون الدولي الإنساني وتعزيزه عن طريق مراجعة القوانين المحلية للتأكد من مواءمتها مع المعاهدات الدولية التي صادق عليها الأردن.

حاملو السلام: تتعاون القوات المسلحة الأردنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ مدة طويلة في مجال نشر التوعية بالقواعد التي من شأنها الحد من آثار الحروب على الناس، سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين، ونتج عن هذا التعاون إدماج القانون الدولي الإنساني في المناهج التدريبية للقوات المسلحة، حيث تم تدريب ما يقارب 300 مدرب عسكري، كما حضر حوالي 1130 عضو من القوات المسلحة في الأردن ومن دول أخرى دورات تدريبية حول القانون الدولي الإنساني في مختلف كليات ومعاهد ووحدات القوات المسلحة، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في أوقات السلم، تتخذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإجراءات الوقائية الضرورية لرفع المعاناة عن الضحايا في أوقات الحرب عن طريق نشر المبادئ العالمية للقانون الدولي الإنساني. ويستهدف هذا الإجراء الوقائي فئات مختلفة من السكان، تتضمن المدارس، والجامعات، والسلطات، والجيش، والإعلام، وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن

بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر
دير غبار، ص.ب. 9058 عمان 11191 الأردن
هاتف: 4300 460 6 962+ أو 1460 592 6 962+
فاكس: 1460 592 6 962+
www.icrc.org أو www.icrc.org/ara

ICRC

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن:

يعود تواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المملكة الأردنية الهاشمية للمرة الأولى إلى تاريخ 1948، وقد استمر حتى عام 1950 إلى ما بعد احتلال فلسطين، وهي التي أنشأت أول مخيم للاجئين في مدينة إربد. وفي عام 1967 بعد الحرب العربية-الإسرائيلية، تم افتتاح بعثة للّجنة في العاصمة عمان، ولا تزال متواجدة منذ ذلك الوقت. وفي عام 2000 قامت البعثة بتوسيع نشاطاتها نتيجة للانتفاضة في الأراضي المحتلة، كما شهدت اللجنة توسعاً آخراً في نشاطاتها عام 2003 نتيجة للحرب في العراق، وكذلك عام 2006 بسبب الصراع الذي دار في لبنان.

حتى الحروب لها حدود...

تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863، وهي منظمة محايدة وغير منحازة ومستقلة، مهمتها حماية حياة ضحايا النزاعات المسلحة والمحافظة على كرامتهم وتزويدهم بالمساعدات الإنسانية. وتسعى اللجنة الدولية الى منع المعاناة قدر الإمكان عن طريق نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني وترسيخها، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد المصادق عليها دولياً تطبق في أوقات النزاعات المسلحة والعنف الداخلي.

الحماية:

الاشخاص المحتجزين: بصفتها منظمة إنسانية محايدة ومستقلة، تقوم اللجنة الدولية بزيارة الأشخاص المحرومين من الحرية في الأردن منذ عام 1979. ويقوم مندوبو اللجنة الدولية منذ ذلك الحين بما يلي:

- إجراء زيارات منتظمة لعشر مراكز إصلاح وتأهيل، بالإضافة إلى مركز الاحتجاز لدى دائرة المخابرات العامة.
- معاينة الظروف المعيشية للأشخاص المحتجزين.
- التأكد من الاهتمام بحاجاتهم الأساسية، ومن أنهم يعاملون بطريقة إنسانية وفقاً للمعايير الدولية.
- تقديم تقارير وتوصيات سرية للسلطة المحتجزة بمشاهداتها.

وتتضمن زيارات المحتجزين جزءاً هاماً هو مقابلة الشخص المحتجز على انفراد بعيداً عن الحراس وغيرهم من الشهود، فيكون المحتجز حراً ليتكلم عن ظروف احتجازه، بما في ذلك وجود أي نوع من المعاملة السيئة (سواء كانت جسدية أو نفسية) إن وجدت. وعادةً ما تتعامل اللجنة مع هذه المعلومات بسرية وتكتم، إلا أنها قد تتدخل، بعد الحصول على موافقة المحتجز، لدى السلطات لتحسين أحواله.

وبهدف زيادة التعريف باللجنة ودورها في أماكن الاحتجاز، بدأت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن مؤخراً بالمشاركة في برامج التدريب الأسبوعية التي تنظمها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل لدى مديرية الأمن العام، والتي يحضرها ما لا يقل عن 15 ضابط أمن عام وحارس كل الأسبوع.

تقوم اللجنة بحوالي 50 زيارة سنوياً، وتقابل أكثر من 7000 شخص محتجز

إن التواصل مع العائلة لأمر في غاية الأهمية بالنسبة للشخص المحتجَز، لذلك تحاول اللجنة إعادة الروابط الأسرية بين المحتجز وعائلته.

إعادة الروابط الأسرية: تزداد في أوقات العنف المسلح احتمالات انفصال أفراد العائلة عن بعضهم البعض، ولهذا السبب تعلق اللجنة الدولية أهمية كبيرة على إعادة الروابط الأسرية وإدامتها عن طريق وكالة البحث عن المفقودين، حيث تقوم هذه الوكالة بما يلي:

- تسجيل الأشخاص المفقودين والبحث عنهم.
- إعادة لم شمل الأسر قدر الإمكان.
- التنسيق مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع الحكومات وتقديم المشورة الفنية لهم.

في عام 2006، قامت وكالة البحث عن المفقودين بإيصال ما يزيد عن 3400 رسالة صليب أحمر ما بين الأردن والدول المجاورة

وبالتعاون مع خدمات سيارات الإسعاف في الهلال الأحمر الأردني، تقوم اللجنة الدولية بتسهيل نقل المرضى المحتاجين للعلاج بين الأراضي المحتلة والأردن عن طريق جسر الملك حسين. كما تقوم بعمل التنسيق اللازم لمرور الجثامين ليتم دفنها حسب رغبة الأسر المعنية.

خلال عام 2006، تم نقل حوالي 480 مريض و110 جثامين

وتقوم وكالة البحث منذ عام 2003 بزيارات منتظمة إلى منطقة الرويشد والمنطقة العازلة بين الحدود الأردنية-العراقية بهدف إدامة الروابط الأسرية لحوالي 470 لاجئ، حيث تم تبادل 100 رسالة صليب أحمر فيما بينهم إضافة إلى 80 صورة عائلية. علاوة على ذلك، أصدرت اللجنة الدولية وثائق سفر لـ 455 لاجئ تمت إعادة توطينهم في بلد ثالث.

تزور اللجنة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين، وتبحث عن الأشخاص المفقودين، وتحاول إعادة الروابط ما بين الأسر التي شتتتها النزاعات المسلحة.

المساعدات الانسانية:

تقدم بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن المساعدات الإنسانية للدول المجاورة وغيرها عبر قاعدة الدعم اللوجستي التي أنشأتها في عمان.

- تم توسيع هذه القاعدة بشكل كبير مع بداية الانتفاضة الأولى في الأراضي المحتلة عام 2000 للتمكن من الاستجابة السريعة للحاجات الإنسانية المتزايدة لدى المدنيين الفلسطينيين. وعام 2006 لوحده، تم نقل حوالي مليون كغم من المساعدات الغذائية والإيواء والمساعدات الطبية إلى الأراضي المحتلة.
- منذ شهر أيار من عام 2003، أصبح لهذه القاعدة اللوجستية دوراً هاماً في دعم نشاطات اللجنة في العراق. ولا تزال المساعدات الإنسانية توزع حتى يومنا هذا في مختلف أنحاء العراق براً وجواً. ففي عام 2006، تم إرسال ما مجموعه 900000 كغم من مواد الإغاثة المختلفة عن طريق الأردن.
- أثناء الحرب الإسرائيلية-اللبنانية عام 2006، تم إرسال أكثر من 650000 كغم من مواد الإغاثة (أدوية ومعدات طبية وبطانيات ومواد غذائية وأدوات مطبخ...) إلى لبنان من القاعدة اللوجستية في عمان استجابة للحاجات الإنسانية الملحة للسكان المدنيين.

بالإضافة إلى كل ما ورد، أدت هذه القاعدة اللوجستية دوراً أساسياً في الاستجابة لحاجات المدنيين في دول أخرى، فقد تم إرسال مواد غذائية وأدوية وشاحنات وخيم ومشمعات وبطانيات إلى كل من السودان والصومال استجابة للصراعات الدائرة فيها، وإلى كل من بام (إيران) والباكستان بعد أن ضربتهما الزلازل.